

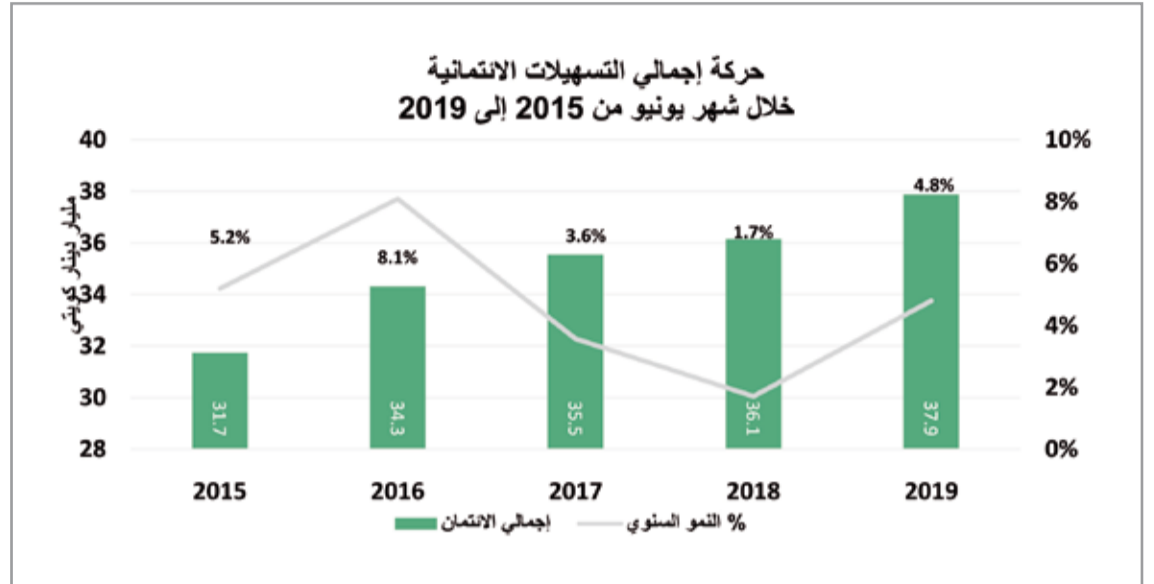
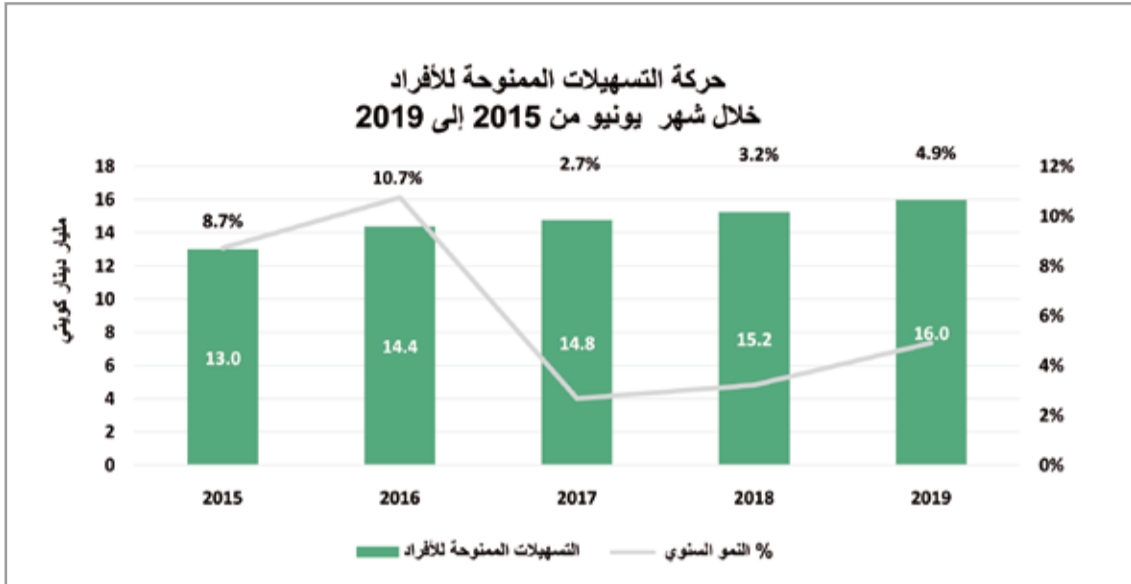
النفط الكويتي يرتفع إلى 61.54 دولار للبرميل

الاقتصادي. كما استقر إنتاج الولايات المتحدة من الخام عند 12.300 مليون برميل يومياً قرب مستويات قياسية، ولا تزال التورات في الشرق الأوسط مستمرة، مع تصريحات وزير الخارجية الأمريكي الثلاثاء الماضي، بأن الدولة ستتخذ كل إجراء في وسعها لمنع الناقلات الإيرانية التي تجر في البحر المتوسط من توصيل النفط إلى سوريا.

المتحدة. وأعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تراجع مخزونات النفط الأمريكية بنحو 2.7 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 16 أغسطس الماضي للمرة الأولى خلال الأسابيع، في حين ارتفعت مخزونات البنزين خلال الفترة نفسها وهو ما ساهم في تراجع الأسعار إضافة إلى استمرار مخاوف تباطؤ النمو

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 93 سنتاً أول أمس الأربعاء، ليصل إلى 61.54 دولار مقابل 60.61 دولار للبرميل يوم الثلاثاء الماضي؛ وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. عالمياً، تحولت أسعار النفط للهبوط عند تسوية تعاملات أول أمس، عقب إعلان بيانات المخزونات الأمريكية وبالتزامن مع استقرار الإنتاج النفطي للولايات

«بيتك»: 37.9 مليار دينار قيمة الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي سجل 4.8 بالمئة نمواً سنوياً في يونيو 2019



يونيو 2018. سجلت التسهيلات الائتمانية المقسطة 11.8 مليار دينار مرتفعة بنسبة 4.2% عن حجمها في يونيو 2018. أما على أساس شهري فقد ارتفعت بنسبة ضئيلة بلغت 0.03% مقارنة مع شهر مايو 2019.

وقد ارتفعت التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى 2.6 مليار دينار أي بنسبة نمو 2.2% على أساس سنوي في يونيو 2019، فيما ارتفعت بنسبة شهرية بلغت 4.6% عند المقارنة مع 2.5 مليار دينار في مايو من عام 2019. القروض الشخصية الاستهلاكية بحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، حيث أن مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض بلغ 1.22 مليار دينار في يونيو 2019 مرتفعة بنسبة 18.3% عن 1.0 مليار دينار في يونيو عام 2018، بينما ارتفعت بنحو 2.2% على أساس شهري مقارنة مع 1.20 مليار دينار في مايو عام 2019.

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء بنسبة 6.8% على أساس سنوي وصولاً إلى 10.6 مليار دينار في يونيو 2019، بينما ارتفعت بنحو 1.4% على أساس شهري. وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة في يونيو 2019 نحو 3.4 مليار دينار، مسجلة ارتفاع شهري نسبته 0.4% مقارنة مع شهر مايو 2019، أما على مستوى الأداء السنوي فإن الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع ارتفع أيضاً بنحو 0.4% في يونيو 2019، مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق.

أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية سجلت ارتفاعاً إلى 16 مليار دينار التسهيلات الائتمانية المقسطة سجلت 11.8 مليار دينار مرتفعة بنسبة 4.2 بالمئة ارتفع الائتمان الممنوح إلى قطاع الزراعة بنسبة 16 بالمئة إلى 19.3 مليون دينار

بنسبة مقاربة قدرها (4.9%)، في حين استقرت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معاً عند حدود 28% من إجمالي الائتمان الممنوح في يونيو 2019، وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل حصتها 16.1% من التسهيلات الائتمانية الشخصية أي أقل من حصتها التي شكلت 16.6% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يونيو 2018.

التمويل الاستهلاكي

أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث فإنه يشكل 7.7% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يونيو 2019 أعلى من حصة التي مثلت 6.8% في يونيو 2018، وهي تمنح للمعمل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة. وقد حافظت حصة القروض الشخصية الأخرى على حصتها التي شكلت 2.3% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يونيو 2019 مقارنة مع نفس الحصة في

بنسبة مقاربة قدرها (4.9%)، في حين استقرت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معاً عند حدود 28% من إجمالي الائتمان الممنوح في يونيو 2019، وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل حصتها 16.1% من التسهيلات الائتمانية الشخصية أي أقل من حصتها التي شكلت 16.6% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يونيو 2018.

الائتمان كما أسلفنا سابقاً. وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم الممنوعة، ويمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى أربعة أنواع، النوع الأول يضم التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوعة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، تراجمت حصتها

تعد المدخرات التي تمتلكها البنوك كودائع مصرفية لديها سواء بالعملية المحلية أو العملات الأجنبية المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة، بينما تتباين حصة كل قطاع من ذلك التمويل الممنوح إليهم، ويظهر الشكل التالي توزيع حصص الائتمان بحسب كل قطاع على حدة.

أرصدة الائتمان

وتشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في يونيو من العام الحالي 42.2% من إجمالي الائتمان الممنوح، وهي أعلى بنحو طفيف من إجمالي الائتمان في العام الماضي البالغ نحو 42.1% (وذلك لارتفاع إجمالي الائتمان بنحو 4.8% وارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية

حين بلغت 10.6 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاع آخرى بنمو قيمته 425 مليون دينار أي بنسبة 16.8% حين بلغت نحو 3 مليار دينار (تمثل 7.8% من إجمالي الائتمان). يليه قطاع الصناعة بنمو بلغ 42.4 مليون دينار أي 2.2% ووصولاً إلى 2 مليار دينار (تمثل 5.3% من إجمالي الائتمان). وارتفع أيضاً كل من قطاع التجارة وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنمو بلغت قيمته 12.6 مليون دينار و2.6 مليون دينار، على التوالي، أي بنسبة نمو قدرها 0.4% و16%، على التوالي.

وقد تراجمت على أساس سنوي التسهيلات الموجهة لقطاع النفط الخام والغاز وإلى قطاع المؤسسات المالية غير البنوك وإلى قطاع الخدمات العامة أيضاً، وبلغت قيمة التراجع نحو 139.1 مليون دينار و27.1 مليون دينار و2.2 مليون دينار، على التوالي، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 8% و2.3% و1.9% على التوالي.

قال التقرير الصادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك»، والذي يلقي الضوء على تغيرات النشاط الائتماني في السوق الكويتي، ويولي الاهتمام والتركيز على مستوى القطاعات الاقتصادية في دولة الكويت، إذ يستعرض تطور الائتمان الممنوح لها، ويقدم تحليلاً شهرياً لأبرز متغيرات النشاط الائتماني.

التسهيلات الائتمانية

سجل النمو السنوي للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي في يونيو من العام الحالي 4.8% وفقاً لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، (ويحتل نمو في يونيو 2019 المركز الثالث لنفس الشهر خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى 2019، فيما ارتفعت أرصدة الائتمان بأعلى نسبة في شهر يونيو من عام 2016 أي بنحو 8.1%)، إذ بلغ الائتمان الممنوح 37.9 مليار دينار كويتي في يونيو العام الحالي مقابل 36.1 مليار دينار كويتي في يونيو من العام الماضي.

بما أن ارتفاع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو 0.8% على أساس شهري مقارنة مع شهر مايو من عام 2019. سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 747.3 مليون دينار أي بنسبة 4.9% مقارنة مع يونيو العام السابق مسجلة 16 مليار دينار (تمثل 42.2% من إجمالي الائتمان في يونيو 2019)، يليها قطاعي العقار والإنشاء بنمو قدره 673 مليون دينار ونسبته 6.8%

أنهت تعاملاتها الأسبوعية على انخفاض المؤشر العام 3.6 نقطة

البورصة تواصل النزيف مع تجدد المخاوف من ركود عالي



بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ليجد أمامه «غول» اقتصادي كبير يسمى «الركود»، من الناحية الفنية، قال فقيه إن المؤشر العام أصبح بإقفاله أمس قرب خط الدعم الرئيسي 6000 نقطة ولم يعد يفصله سوى «عشر» النقطة، وهو أمر - من وجهة نظري - سلبياً للغاية، لأن كسر هذا المستوى «الألفي» سيمثل حاجز نفسي كبير لدى المتداولين والمستثمرين ببورصة الكويت. ونوه بان تداولات مطلع الأسبوع المقبل ستحدد بشكل كبير الاتجاه خلال المدى القصير، مؤكداً على ضرورة أن يكون هناك دعم للسوق من قبل المحفظة الاستثمارية وهيئة سوق المال وإدارة البورصة في الفترة القادمة حتى لا يحدث انهيار مماثل لذلك الذي حدث في الأسواق أعقاب الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008.

وانتهت بورصة الكويت بعملياتها الأسبوعية على انخفاض المؤشر العام 3,6 نقطة ليبلغ مستوى 6000 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,06% في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 106,9 مليون سهم تمت من خلال 5093 صفقة نقدية بقيمة 22,7 مليون دينار كويتي (نحو 77,18 مليون دولار أمريكي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 10,3 نقطة ليصل إلى مستوى 4799,9 نقطة

سجلت المؤشرات الكويتية أمس الخميس تراجعها الجماعي الثالث خلال الأسبوع، مع استمرار عمليات البيع على الأسهم القيادية والتشغيلية نتيجة تزايد مخاوف المتداولين حيال ركود اقتصادي عالمي والقلق من تطور الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وهبط المؤشر العام للبورصة الكويتية بنحو طفيف نسبته 0.06 بالمائة بإقفاله عند مستوى 6000.1 نقطة خاسراً 3.67 نقطة. كما تراجع المؤشر الأول والرئيسي بنسبة 0.01 بالمائة و0.22 بالمائة على الترتيب.

وتباينت حركة التداولات، حيث ارتفعت السبوتة 4 بالمائة إلى 22.71 مليون دينار مقابل 21.85 مليون دينار، فيما تقلصت الكميات 10.1 بالمائة إلى 106.92 مليون سهم مقابل 118.89 مليون سهم جلسة سابقة.

وتعليقاً على الجلسة، قال المحلل الفني لسوق المال زياد فقيه وفقاً لموقع «مباشر»، إن تزايد مخاوف المستثمرين والمتداولين من تفاقم أزمة الركود الاقتصادي العالمي ألقت بظلالها السلبية على أسواق المنطقة بشكل عام والسوق الكويتي على الأخص، لئلا نجد أن الاتجاه الهابط كان السمة الغالبة على الأداء خلال التعاملات.

وأوضح فقيه أن الحديث عن الركود الاقتصادي العالمي أمر منتشر منذ فترة ليست بالبعيدة، لكن تناوله بشكل واسع الانتشار وأكبر من حجمه يقلص من فرص حلول القضاء عليه وينته من جذوره. وقال فقيه إن الاقتصاد العالمي لم يتخلص بعد من تداعيات استمرار الصراع التجاري

28.48 مليون دينار مكاسب النصف الأول من 2019

أرباح قطاع التأمين ترتفع 39 بالمئة بالربع الثاني



التشغيلي الذي يهتم بالإسناد بموضوع تدوير النقدية من جانب أقساط المشتركين نحو من يستحق قيمة التأمين. وطالب شركات التأمين بضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة باستمرار متمثلة في أفراد تأمين ذو قطة مُلتزمون بتسديد أقساطهم التأمينية في مواعيدها؛ وبالتالي توفير غطاء تأميني قوي للمؤمن عليهم حال وقوع أي ضرر يستدعي سداد قيمة البوليصة.

وأكد صديقي على أهمية أن إنشاء هيئة خاصة بالتأمين أصبح أمراً ضرورياً، لأنها باختصار ستساعد القطاع على التعافي وتحصي مصالح الشركات والمؤمن عليهم على السواء. وحول نتائج شركات القطاع، قال صديقي لـ«مباشر»، إنها جاءت منطقية ومن الطبيعي أن تكون «الخليج للتأمين» في الصدارة نظراً للحالة المستقرة التي تتمتع بها كون الشركة أكبر شركة تأمين بالكويت وصاحبة أكبر قاعدة مساهمين بين الشركات الأخرى. وتوقع صديقي ألا تختلف نتائج شركات التأمين المدرجة كثيراً بالنصف الثاني من 2019، إلا إذا تم إدخال تعديل تشريعي أو إجرائي من قبل الحكومة، وأوضح صديقي أن العديد من شركات التأمين في الكويت لا تحظى بملاءة مالية جيدة وهذا يأتي بالسلب على الجانب

الأول من العام، بار تفاعل نسبته 154.5 بالمائة لتصل إلى 1.13 مليون دينار مقابل 444 ألف دينار للفترة نفسها من عام 2018. الجدير بالذكر أن أرباح 158 شركة تمثل 12 قطاعاً مدرجاً ببورصة الكويت، بلغت بنهاية الربع الثاني من العام الجاري 543.25 مليون دينار مقارنة بربح قدره 513.9 مليون دينار للفترة نفسها بالعام الماضي، بارتفاع 5.7 بالمائة. وبلغت أرباح نفس الشركات في النصف الأول من 2019، نحو 1121.71 مليون دينار مرتفعة 5.8 بالمائة عن مثيلتها بالنصف الأول من العام الماضي، وبالبلغة آنذاك 1060.18 مليون دينار.

وشكلت أرباح قطاع التأمين نحو 2.29 بالمائة من إجمالي نتائج قطاعات السوق الكويتية في الربع الثاني من العام الجاري، ليحتل المرتبة السابعة بين قطاعات البورصة، فيما استحوذ القطاع على 2.54 بالمائة من نتائج النصف الأول مُحثاً المركز السادس. وشكلت أرباح قطاع التأمين نحو 2.29 بالمائة من إجمالي نتائج قطاعات السوق الكويتية في الربع الثاني من العام الجاري، ليحتل المرتبة السابعة بين قطاعات البورصة، فيما استحوذ القطاع على 2.54 بالمائة من نتائج النصف الأول مُحثاً المركز السادس. وشكلت أرباح قطاع التأمين نحو 2.29 بالمائة من إجمالي نتائج قطاعات السوق الكويتية في الربع الثاني من العام الجاري، ليحتل المرتبة السابعة بين قطاعات البورصة، فيما استحوذ القطاع على 2.54 بالمائة من نتائج النصف الأول مُحثاً المركز السادس.

أظهرت البيانات المالية الفصلية ارتفاع أرباح قطاع التأمين المدرج ببورصة الكويت 38.9 بالمائة في الربع الثاني من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018. وبعدها سجلت شركات مدرجة بقطاع التأمين في نهاية الفترة 12.64 مليون دينار (41.7 مليون دولار)؛ مقابل أرباح بنحو 8.97 مليون دينار (29.6 مليون دولار) للفترة المماثلة بالعام الماضي.

وتصدرت «الخليج للتأمين» أعلى الأرباح الفصلية في قطاع التأمين الكويتي، بأرباح بلغت 4.37 مليون دينار بارتفاع 34.5 بالمائة على أساس سنوي. في المقابل، كانت أرباح «وربة» الأقل في الربع الثاني من العام الجاري، بقيمة تُقدر بنحو 446 ألف دينار، لكنها سجلت أعلى بواقع 6.4 ألف دينار تقريباً.

أما «وثاق» فكانت صاحبة الخسائر الفصلية الوحيدة بين شركات التأمين، حيث تحولت من الربحية إلى الخسارة بقيمة 6.4 ألف دينار تقريباً. وتابعت أرباح أخرى، بلغت أرباح قطاع التأمين ببورصة الكويت نحو 28.48 مليون دينار بالنصف الأول من 2019، مرتفعة 24.9 بالمائة مقارنة بنظيرتها بالفترة المماثلة من العام الماضي، وبالبلغة آنذاك 22.81 مليون دينار.

وجاءت «الخليج للتأمين» أيضاً في الصدارة على مستوى نتائج الفترة بأرباح تجاوزت 8.1 مليون دينار بارتفاع 23.2 بالمائة، تليها «الكويت للتأمين»، بواقع 7.93 مليون دينار بارتفاع 28.9 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها بالعام السابق. وحقت «أولى تكافل» أقل الأرباح خلال النصف الأول من 2019، بقيمة 816 ألف دينار بالمقارنة بأرباح بلغت 756 ألف دينار للفترة نفسها من عام 2018، بارتفاع نسبته 8 بالمائة. وكما هي الحال في الحال في الربع الثاني من العام الجاري، سجلت «وربة» أعلى نسبة نمو بين شركات التأمين الكويتية بالنصف